

## بعيداً عن السياسيين المحور الأول الميول السياسية والادراية

مركز نون للدراسات  
وحدة تحليل السياسات

23 مايو / ايار 2017

مع اقتراب موعد تحرير محافظة نينوى, تبقى الضبابية تخيم على الموقف الدولي والاقليمي والمحلي في رسم الملامح السياسية والإدارية للمحافظة بعد تحريرها, مما حذى بمركز نون للدراسات الاستراتيجية, إلى وضع رؤية سياسية وإدارية مستقبلية نابعة من رأي الشارع الموصلية الحقيقي المتمثل بنخبة خيرة من أبنائها, أملاً بأن تكون هذه الرؤيا هي المجس الواقعي الذي تستشعر منه الإرادة الدولية, مدى الرغبة الحقيقية لأهالي نينوى في رسم آلية إدارتها سياسياً وإدارياً, وبذلك نكون قد عملنا ما رغبت به اغلب المؤتمرات والندوات التي اقيمت داخل العراق وخارجه والتي تضمنت بياناتها وخطاباتها, بوجوب مشاركة أهالي نينوى في المرحلة المقبلة.

بناءً على ذلك شرع مركزنا إلى إعداد ورقة للنقاش تحمل في طياتها مجموعة من الافكار تحاكي الواقع السياسي والإداري, تشكل هذه الافكار ثلاث محاور, الأول يتعلق بالميول والاتجاهات السياسية والإدارية, والمحور الثاني يتعلق بالشأن العسكري أما الثالث يتعلق بالشأن الاجتماعي للمحافظة.

تمكن مركزنا وبفضل من الله من عقد ندوة حوارية ناقشنا فيها المحور الأول المتعلق بالميول السياسية والإدارية, وادناه الافكار التي تضمنها المحور الأول وما أثير حولها من نقاش وآراء من السادة المشاركين:

**السؤال الأول:** ماهو الدور الملائم لحكومة بغداد تجاه أبناء محافظة نينوى – حسب رأيك؟

- نصائح الاجابة.

(أ). دور رئيسي؟

(1). إذا كان دوراً رئيسياً هل ستعمل الحكومة على تغيير القوانين والقرارات

وتغيير المسؤولين بما ينسجم ومصصلحة الموصل؟

(2). إذا تبنت الحكومة الدور الرئيسي تجاه نينوى ولم تتمكن من تقديم ما هو

إيجابي لمصلحة اهالي المحافظة, فهل سيؤدي ذلك إلى:-

- ظهور جماعات ارهابية جديدة؟

- عدم ظهور الارهاب مرة أخرى ولكن تبقى الموصل تعيش واقع انعدام الخدمات والامن والتعليم؟

(ب). دور داعم؟

(1). إذا كان دوراً داعماً هل ستعمل الحكومة بكل شفافية في تقديم الدعم اللازم للجهة المكلفة بقيادة المحافظة يمكنها من تغيير الواقع الاجتماعي والامني والخدمي في المحافظة؟

(2). إذا تبنت حكومة بغداد الدور الداعم ولم تكن شفافة في تقديم الدعم للجهة المكلفة بقيادة المحافظة, فهل سيؤدي ذلك إلى:-

- استطاعة الجهة المكلفة الاستغناء عن دور الحكومة الداعم والنهوض بواقع المحافظة إلى مستوى طموح المواطن؟

- عدم استطاعة الجهة المكلفة إداء مهامها بدون الدور الداعم لحكومة بغداد؟ وهل سيؤدي ذلك إلى:-

- طلب الدعم من اطراف دولية واقليمية؟

- عدم طلب الدعم من الاطراف الخارجية وبقاء الواقع السيء للمحافظة؟

(ج). دور تنسيقي؟

(1). إذا كان دور الحكومة تنسيقياً فهل ستعمل بإيجابية في تنسيق الفعاليات المرسومة للنهوض بمحافظة نينوى؟

(2). إذا تبنت حكومة بغداد الدور التنسيقي ولم تكن جادة بهذا الدور فهل تتمكن الجهة الفاعلة من النهوض بالمحافظة بمعزل عن الدور التنسيقي للحكومة؟

كان رأي النسبة الغالبة من السادة الحضور هو أن يكون دور حكومة بغداد متبايناً بين دوراً داعماً أو دوراً تنسيقياً, مع ضرورة وجود ضمانات دولية وأقليمية حقيقية لضمان

تقديم الدعم الايجابي والشفاف للجهة المكلفة بقيادة المحافظة, وذهب رأي الأقلية إلى الدور الرئيسي مبررين ذلك إلى ضمان تدفق الدعم المادي إلى المحافظة.

حسب قناعتنا أن هذه الآراء تدل على إنعدام الثقة مع حكومة بغداد نتيجة بعض الممارسات السياسية والإدارية خلال الفترة السابقة, إضافة إلى عدم وجود رؤيا ايجابية لحكومة بغداد تجاه نينوى وهذا ما نلاحظه من السلوك الروتيني تجاه معاناه أهالي المحافظة. ولتحقيق التوازن في تبادل الثقة نرى أن لا يقتصر الضمان الدولي أو الاقليمي على حكومة بغداد فحسب بل ينسحب على الجهة المكلفة بقيادة المرحلة المقبلة.

وقد غاب عن النقاش تأثير طبيعة التركيبة الاجتماعية واختلافها الجغرافي في نينوى, فقد يظهر لنا تباين في نظرة البعض حول نوع وطبيعة الحلول, فما يُعتبر حلاً ملائماً في رأي البعض في منطقة معينة من المحافظة, قد لا يكون كذلك في نظر البعض الآخر الذين ينتمون إلى طائفة أو قومية تسكن في منطقة أخرى من محافظة نينوى, فمثلا مايراه أهالي سهل نينوى قد لا ينسجم مع ما يراه اهل مدينة الموصل أو أهل مدينة سنجار أو جنوب الموصل, هنا سنكون أمام مشكلة إضافية يجب النظر إلى وضع حلول لها, ولعل الحل يكمن في إيجاد ارضية مشتركة لجميع مناطق محافظة نينوى والعمل على تقوية ودعم هذه المشتركات والتخلي عن بعض المطالب الفرعية والنظر إلى المصلحة العليا للمحافظة وصولاً إلى حل يلائم أهلنا في جميع مناطق المحافظة.

**السؤال الثاني:** من هي الجهة القادرة على إدارة المحافظة بعد داعش؟

- نصائح الاجابة.

(أ). جهة سياسية؟

(1). إذا كانت جهة سياسية! فأى جهة بإعتقادك قادرة على ذلك:

- جهة سياسية مشاركة في العملية السياسية؟

- جهة سياسية جديدة ينتخبها المواطن بكل شفافية؟

(ب). جهة عسكرية؟

(1). هل ترغب بقيادة عسكريين من الجيش الحالي؟ ولماذا؟

(2). هل ترغب بقيادة عسكريين من الجيش السابق؟ ولماذا؟

(3). إذا تولت جهة عسكرية إدارة المحافظة فهل ترغب بـ؟

- بقاء الجهة العسكرية في إدارة المحافظة بصورة دائمية؟

- بقائها بصورة مؤقتة لحين تصحيح الأوضاع والتهيئة لانتخابات نزيهة وبناء

دولة مؤسسات؟

(4). إذا تولت جهة عسكرية إدارة المحافظة فهل ترغب :

- تطبيق القوانين النافذة؟ ولماذا؟

- تطبيق الاحكام العرفية؟ ولماذا؟

(ج). جهة مدنية مستقلة؟ ولماذا؟

(د). تكنوقراط؟ ولماذا؟

(ه). جهة أخرى. اذكرها؟

(ه). إذا تولت إحدى هذه الجهات إدارة المحافظة ولم تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من

طموح أهالي نينوى فما هو الأفضل؟

- الانتظار لحين انتهاء مدة إدارة هذه الجهة سواء جاءت عن طريق الانتخابات أو

التعيين؟

- تغييرها فوراً من خلال القيام بالعصيان المدني أو المظاهرات أو أي طريقة

سلمية أخرى؟

- هل سؤدي ذلك إلى بروز جماعات مسلحة متطرفة وغير متطرفة؟

تباينت الآراء حول هذا السؤال بين داعم لجهة سياسية و داعم لجهة عسكرية لتولي

إدارة المحافظة بعد داعش, ولكل من الرأيين اسبابه ومبرراته ووفق مايلي:

1- الرأي الداعم لتولي جهة سياسية إدارة المحافظة, في أغلبه يرى بتولي جهة سياسية جديدة غير إسلامية تفرزها انتخابات نزيهة وشفافة يتم الإعداد لنجاحها وبدعم أممي ودولي, وضمن هذا الإطار ذهب رأي آخر إلى وجوب وجود جهة سياسية تقود إدارة المحافظة وتشرف على هيئة عسكرية من أهالي الموصل تتولى تنفيذ مهام محددة لخدمة المحافظة, وفي رأي ذي صلة رأى آخرون أن تتولى قيادة أمنية مهنية من أهالي الموصل تعمل تحت اشراف الجهة السياسية, وهذا الرأي يريد أن يحافظ على الاسلوب الديمقراطي في حكم المحافظة مع الرغبة في إصلاح المسار السياسي والأمني.

2- الرأي الداعم لتولي جهة عسكرية إدارة المحافظة, في أغلبه يرى بوجود أن

يكون حكم العسكر لمدة محددة يتم خلالها بسط الأمن والاشراف على الاعمار

وتمهيد لانتخابات حرة نزيهة يتم من خلالها العودة إلى الإدارة المدنية, مما يعني

أن الرؤيا الاستراتيجية لإدارة المحافظة تكمن في الإدارة المدنية وأن حكم العسكر

وجد لمبررات معينة يزول مع زوال هذه المبررات. وقد طُرحت مخاوف من

تولي جهة عسكرية تعمل بالاحكام العرفية وتتبع في إدرتها إلى حكومة المركز.

معللين هذه المخاوف كون تجربة حكم العسكر ستكون في مدينة واحدة ضمن بلد

واحد تتمتع بقية مدنه بالحكم المدني وبالتالي ستخضع هذه المدينة لحكم المركز وإن كان من خلال حاكم عسكري.

ومن الجدير بالذكر في هذا الموضوع أن نلاحظ أيضاً التركيبة الجغرافية والاجتماعية للمحافظة, كما ذكرنا في الرأي والتحليل للسؤال الأول سالف الذكر, لكي لا يتشظى أهالي نينوى وهذا التشظي يقود المحافظة إلى الضعف, لذا لا بد من تقوية ودعم المشتركات بين جميع أهالي مناطق المحافظة.

### خاتمة:

أن رسم ملامح المرحلة المقبلة لمحافظة نينوى ازدادت أهميته مع شعور اهلهما بأنهم لم يكونوا من ضمن أولويات تفكير من يدعي أنه يبحث عن حل للمحافظة لأنه يبحث عن تطبيق اجندته كهدف رئيسي أو تحقيق مصالح ضيقة . وتأتي أهمية هذا البحث كونه نابع من الواقع الموصل الذي تم وضعه من خلال آراء نخبة خيرة من أهالي الموصل لا يبيغون تنفيذ أجندة ما أو الحصول على منافع شخصية, وكل ما يجمعهم حبهم لمدينتهم وحرصهم على إيجاد حل حقيقي وواقعي لإنهاء معاناه أهلهم حتى وإن كان بالاعتماد على العامل الدولي الذي أصبح وجوده ضرورة ملحة في ظل انعدام ثقة أهالي نينوى بالسلطة السياسية بوضعها الحالي في إيجاد حل كونها جزء من مشكلة وليست جزء من حل. ولعل أهم طرق الحصول على الاهتمام الدولي في إزالة أكبر معاناه عرفها التاريخ وإعادة الاعمار هو تدويل القضية. لأننا الآن أصحاب قضية أسمها نينوى.